

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عيود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

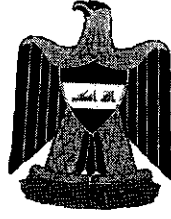
المدعون: ١- (ا . ب . م) ٢- (س . ف . ح) ٣- (ج . أ . م) ٤- (ز . س . خ)
وكيلهم المحامي د. (ع . ش)

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته.

الادعاء:

ادعى وكيل المدعين بأن المدعى عليه اضافة لوظيفته قام بتشريع قانون الموازنة الاتحادية رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٧ ، وتضمن هذا القانون بعض المواد التي تخالف بعض نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، والتي الحققت ضرراً كبيراً في اقليم كردستان ، ذلك ان القانون نص على عدم اطلاق استحقاقات الاقليم الوارد في قانون ، وفي ذلك تمييز واضح ومخالفة لمبدأ المساواة و حقوق المواطنة المادة (١٤) من الدستور ناهيك عن ان الدستور لم يتضمن اي نص يبيح للحكومة الاتحادية قطع استحقاقات اقليم كردستان وهذا خرق واضح في المادة (٩/ثانياً) من قانون الموازنة الاتحادية والتي قضت بأستقطاع الحصة المحددة للأقليم بموجب البند (اولاً) عند عدم قيامه بتسديد الإيرادات المستحقة الى الخزينة ، ويستطرد الادعاء ببيان بعض النصوص الدستورية التي تؤيد ادعاءه ومنها المادة (٢/اولاً/ج) التي لم تجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية ، وكذلك المادة (٣٠/اولاً) التي تلزم الدولة بتأمين الدخل المناسب ، وكذلك المادة (١٣/اولاً/ثانياً) التي تتحدث عن علوية الدستور ، وكذلك المادة (١١٧/اولاً) التي قضت بأن يكون اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليمياً اتحادياً عند نفاذه ، واخيراً يرى الادعاء ان نص المادة (٤/ أ / ب / ج) من قانون الموازنة الاتحادية يخالف الدستور ، كون القانون في مفهومه المالي هو تقدير سنوي للإيرادات والنفقات بعد ارسال كافة الوزارات الاحتياجات المالية

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٠ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٧

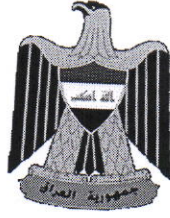
للسنة القادمة ، وهو موضوع مالي ، وان صلاحية المناقلة في ابواب الموازنة لوزير المالية وفي ذلك مخالفة لنص المادة (٦٢/ثانياً) من الدستور التي تنص على ان مجلس النواب هو صاحب الاختصاص في هذا المجال ، وفي ضوء هذه الدفوع فإن الادعاء يطلب الحكم بعدم دستورية المادتين (٩/ثانياً/ثالثاً/د) و (٤/أ/ب/ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٧ والغاءهما ، وبعد تسجيل الدعوى وتعيين موعد للمرافعة تشكلت المحكمة وحضر وكيل المدعين ووكيل المدعى عليه ، وحضر ممثل الشخص الثالث رئيس مجلس الوزراء اضافة لوظيفته افاد وكيل المدعين طالباً الحكم بالزام وزير المالية اضافة لوظيفته بتسديد رواتب الموظفين في اقليم كردستان و البالغة (٢) ترليون ، كرر وكيل المدعى عليه اضافة لوظيفته طلباته واقواله وطلب الحكم برد دعوى المدعين لعدم توجه الخصومة ، اجاب وكيل الشخص الثالث ان حكومة كردستان لم تسدد واردات النفط المستخرج من كركوك واربيل حتى يمكن ان يسدد لها ما هو مخصص في الموازنة ، و كرر الطرفين طلباتهم ولما لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وافهم القرار علناً .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعين قد طعن في عريضة دعوى موكله بعدم دستورية احكام المادتين (٩/ثانياً/ثالثاً/د) و (٤/أ/ب/ج) من قانون الموازنة الاتحادية رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٧ وعند اجراء المرافعة في الدعوى بحضور اطرافها افاد وكيل المدعين موضحاً دعوى موكله وحصرها بالطلب من المحكمة الاتحادية العليا اصدار حكم بالزام وزير المالية اضافة لوظيفته بصرف مبلغ (٢) ترليون دينار الى اقليم كردستان لغرض تسديد رواتب الموظفين من هذا المبلغ واحتسابه من حصة اقليم كردستان . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان المدعين وعلى لسان وكيلهم وفي جلسة المرافعة قد غيروا موضوع الدعوى تغييراً جوهرياً لا يجوزه القانون من جانب ومن جانب اخر فإن موضوع الدعوى بعد تغييره اصبح النظر فيه خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ، وبناء عليه قرر الحكم برد دعوى

بسم الله الرحمن الرحيم

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

المدعين من هاتين الجهتين وتحميلهم المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعى عليه السيد
(ه . م) ومقدارها مئة الف دينار وصدور الحكم باتاً وبالاتفاق وأفهم عنناً في ٢٠١٧/٧/١٢ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن